

**الاستثمار في القطاع الرياضي كألية
للتنوع الاقتصادي**

**Investment in the sports sector as a
mechanism for economic
diversification**

عطية خمخام

محمد علي الجودي

جامعة زيان عاشور الجلفة.

المخلص:

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية الاستثمار في صناعة الرياضة حيث بلغت قيمتها التقديرية نحو 1,3 تريليون دولار على مستوى العالم في سنة 2017، كما أنها تعد أيضا أحد مصادر التنوع الاقتصادي للدول، بالإضافة إلى بعدها الصحي و الترفيهي للمجتمع، حيث تعتبر من القطاعات الساحبة والمغذية لعدد من القطاعات الاقتصادية. كما توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار في القطاع الرياضة مزال يحقق أرباح خيالية في الدول الغربية سواء على مستوى المنشآت الرياضية أو الأندية أو النخب أو إنتاج المستلزمات الرياضية والإعلام والاتصال. بعكس الدول النامية التي لم تستغل الفرص المتاحة لديها.

الكلمات المفتاحية:

صناعة الرياضة، الاستثمار الرياضي، التسويق الرياضي، التنوع الاقتصادي

Abstract:

The study aims to highlight the importance of investment in the sports industry, as its estimated value reached about \$ 1.3 trillion worldwide in 2017. It is also one of the sources of economic diversification for countries, in addition to its health and entertainment dimension for society, as it is considered one of the sectors that attract and nourish many economic sectors. The study also found that investment in the sports sector is still achieving fantastic profits in Western countries, whether at the level of sports facilities, clubs, elites, or the production of sports supplies, media and communication. In contrast to developing countries that did not take advantage of the opportunities available to them.

Keywords:

Sports industry, sports investment, sports marketing, economic diversification

1. مقدمة:

لقد عرفت الصناعة الرياضية على المستوى العالمي نقلة نوعية من حيث الصدى الإعلامي والعوائد المالية الضخمة المحققة من التظاهرات الرياضية الدولية، هذا ما واكبه من تطور في مفهوم التسويق الرياضي. كما أن القطاع الرياضي يعتبر واحدا من القطاعات المغذية والساحبة لعديد من المجالات الاقتصادية، خاصة تلك المتعلقة مباشرة بالنشاط الرياضي، فتأثيره على القطاع السياحي والبنية التحتية ومختلف الأنشطة الخدمية، مثل قطاعات المواصلات والاتصالات، وقطاع الإعلام والمطاعم والقطاع التجاري وغيرها من الأنشطة المستفيدة من القطاع الرياضي.

من هنا نطرح الإشكالية التالية: إلى مدى يمكن أن يساهم الاستثمار في القطاع

الرياضي إلى تنويع الاقتصادي في الدولة؟

الفرضيات:

- القطاع الرياضي تجاوز النظرة التقليدية في تعميم النشاط الرياضي في المجتمع (الترفيه، الصحة البدنية، تنمية الحس الوطني لدى الجمهور من خلال تتبع مسار النخب الوطنية المشاركة في التظاهرات الرياضية الدولية والمحلية).
- الاستثمار الرياضي أصبح من بين الروافد الاقتصادية المنتجة للثروة (الاحتراف، نمط التسير الاقتصادي للأندية، ... الخ).
- الاستثمار في قطاع الرياضة يؤثر إيجابا على نشاط القطاع السياحي (الفنادق، المركبات الفندقية الرياضية)، والقطاع الإنتاجي (مستلزمات الرياضة)، وقطاع الأشغال العمومية (المنشآت الرياضية، البنية التحتية)، والقطاع الصحي (ميدان الصحة الرياضية).

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إعطاء صورة أكثر وضوح لدور الاستثمار الرياضي في إنعاش الحركة الاقتصادية، وأيضا كآلية من آليات التنويع الاقتصادية ومصدر آخر لتمويل الميزانية العمومية للدولة، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي على كفاءة ومردودية النتائج الرياضية على مستوى الأندية والنخب والرياضيين

منهجية البحث:

استعنا في هذه الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي للأنة الأنسب لمثل هذه الدراسات، من خلال إبراز مساهمة قطاع الرياضة في التنمية الاقتصادية للدولة وذلك انطلاقاً من المعلومات والبيانات والمعطيات المتصلة بالموضوع لمعرفة خصائصها وأبعادها، ثم الوصول إلى نتائج قابلة لتعميم.

الدراسات السابقة

- دراسة حسين علي كبنار العبودي حول " أهمية الاستثمار الرياضي في تطوير المنشآت الرياضية العراقية"، والذي هدف من هذه الدراسة إلى توضيح أهمية الاستثمار الرياضي في إعادة تأهيل المنشآت الرياضية وكيفية تطويرها وفقاً للمعايير الدولية ومدى الاستفادة من قانون الاستثمار وتوصل إلى نتائج في ضعف أداء الإدارات الرياضية في القيام بالعمل الاستثماري في المنشآت والرياضية نتيجة لقلّة الخبرة في هذا المجال. وأيضاً عدم توفر المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الرياضية من حيث البيئة التشريعية الكافية والسياسية والأمنية والاجتماعية.

- دراسة منجحي مخلوف حول "استثمار المؤسسات الاقتصادية في تسويق العلامة التجارية بالنوادي الرياضية لكرة القدم"، دراسة ميدانية قياسية لولاية المسيلة وتوصل إلى نتائج أن رؤساء المؤسسات الاقتصادية غير مقتنعين بأهمية الاستثمار في الأندية الرياضية بالمسيلة، وأيضاً لا توجد هناك سياسة استثمارية في المدى القريب، أما سياسة الأندية الرياضية المحترفة غير واضحة ولا ترقى إلى المستوى المطلوب ولا تشجع على الاستثمار فيها.

- دراسة هباش فارس وآخرون حول "استثمار المؤسسات الاقتصادية في النوادي الرياضية المحترفة لكرة القدم بالجزائر - دراسة ميدانية على مستوى أندية كرة القدم للرابطين الأولى والثانية"، تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير القوانين والتشريعات في تطوير الاستثمار الرياضي في الجزائر، والتعرف على النقائص في مجال التشريع التي تحول دون تحقيق أهداف الاحتراف الرياضي في الجزائر وقد توصل إلى نتائج أن الاستثمار الرياضي لم يكن من أولويات المؤسسات الاقتصادية

فيما مضى وحتى حاضرا، كما أكدنا على صحة معوقات قانونية تؤثر سلبا على الاستثمار الرياضي للمؤسسات الاقتصادية.

- دراسة رواء زكي يونس الطويل، نبيل محمد صالح الحديدي حول " أهمية الرياضة في الاقتصاد القومي" تهدف الدراسة إلى التعرف على إيجابيات وتشخيص المعوقات والتحديات للاستثمار الرياضي التي تواجه التطبيق العملي للموضوع، وخلصت إلى نتائج أن الدول العربية تمتلك الإمكانيات الاقتصادية التي تمكنها من الارتقاء بالرياضة، ومن بين المعوقات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية عدم معرفة ماهية التسويق الرياضي وكيفية إدارته وتوصلا أن المشكل هو إداري بدرجة أولى، ولحل المشكلة قد يكون في الجامعات واستشارة الخبرات، كما حمل المسؤولية لوسائل الإعلام في نشر قضية الاستثمار والتسويق الرياضي. وأيضا توصلا أن الاستثمار الرياضي ينعكس إيجابا على الاقتصاد العالمي بدرجة كبيرة كاستثمار في القرى السياحية الفنادق وتسويق التغطية الإعلامية.

II. التنوع الاقتصادي:

1. مفهوم التنوع الاقتصادي:

لقد تعددت المفاهيم والتعريفات حول التنوع الاقتصادي والتي من بينها: تعريف التنوع الاقتصادي على أنه "تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمثين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع". (بوظلعة محمد & ديبش نعيمة (2018, p. 300),

كما يعرف التنوع الاقتصادي أيضا على أنها "عملية استغلال كافة موارد وطاقت الإنتاج المحلية، بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنوع الصادرات". (نور الدين شارف، 2018، صفحة 37)

وهناك من يعرف التنوع الاقتصادي بأنه:

سياسة تنمية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطرة الاقتصادية ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد". (خالد مصطفى، 2016، صفحة 16)

ومما سبق يمكن أن نستخلص تعريف شامل عن تنويع الاقتصاد فهو وعبرة عن سياسات اقتصادية تترجم من خلال إستراتيجيات تتبعها الدول للخروج من تبعية قطاع اقتصادي أوجد من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى ورفع نسبة مساهمتهم في الناتج المحلي الإجمالي.

2. آليات التنويع الاقتصادي:

هي تلك الآليات التي تركز عليها سياسة التنويع الاقتصادي وتتحكم في مدى نجاحها أيضا وتتمثل في: (اسماعيل صاري و بوضياف مختار، 2019، صفحة 399)

1.2 سياسات وخطط الإصلاح الاقتصادي:

تشكل برامج الإصلاح الاقتصادي قاعدة لتأسيس وتنمية عمليات التنويع في النشاط الاقتصادي، ذلك أن استمرار تبني وانتهاج هذه البرامج - حيث ما تكون الحاجة إليها - سواء على الصعيد المالي، النقدي، التجارة الخارجية كلها سياسات من شأنها دفع عملية التنويع الاقتصادي.

1.2 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد محاور نجاح النمو الاقتصادي والقدرة على جعله متنوع ومكامل في ما بينه، وقد نجحت العديد من الدول من نقل اقتصادها من دول نامية إلى دول رائدة مثل الصين، وبلدان شرق آسيا، والبرازيل وإفريقيا الجنوبية. (بن طيرش عطاء الله، 2017، صفحة 127)

3.2 قطاع الصناعات التحويلية:

وهو المجال الذي تنتشط فيه كثيرا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تشكل حلقة وصل وترابط بين مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في شكل نسيج صناعي تكاملي (أمامي وخلفي) في ما بينهم.

4.2 دعم القطاع الخاص:

يعتبر القطاع الخاص المكمل للقطاع العام في عملية التنويع الاقتصادي، لكونه يمتاز بترشيد النفقات والحرص الشديد على اغتنام الفرص الاستثمارية المربحة، ما يجعله يتطور نفسه من خلال البحوث العلمية التي تحقق لها لطفرة التكنولوجية والتي من خلالها تقلل التكاليف وتعضم الأرباح، حتى يرقى إلى مستوى رغبات الأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء.

5.2 مناخ الأعمال والاستثمار:

حيث يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد دعائم الأساسية في إستراتيجية التنويع الاقتصادي، للدول النامية وبالأخص الاقتصاديات الريعانية، فهو محرك لنمو الاقتصادي للدول من خلال تنشيط القطاعات الاقتصادية الضعيفة الأداء من خلال القضاء على البطالة والمساهمة في إيرادات ميزانية الدولة عن طريق الجباية، من أجل هذا يتطلب توفير شروط الشفافية والأمن وتقليص من العمل البيروقراطي، لكي يمكن من إرساء قواعد التي تسيير بيئة ومناخ الأعمال كوجهة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

في الجزائر الاستثمارات الأجنبية تتمركز جلها في قطاع الطاقة، حيث أن نسبته تعد ضئيلة فهي لا تتعدى 1% من مجموع المشاريع المنجزة خلال الفترة 2002-2016، رغم ذلك فهي تساهم بـ 17% من رأس المال الإجمالي، وتوفر 10% من مناصب الشغل وهذا يدل على كفاءة الاستثمار الأجنبي مقارنة بالاستثمار المحلي. (بوطلاعة محمد & ابن ديبش نعيمة) (2018, p. 307)

6.2 قطاع اللوجستيك:

إن تطوير قطاع اللوجستيكي هدف إلى تقليص قيمة تكاليف النقل، بالإضافة إلى ربح الوقت وتشجيع التصدير ورقمنة القطاعات المرتبطة بها كالجمارك والتأمين، حيث يعد كل من النقل والشحن واللوجستيك عصب حياة لاقتصاديات الدول من خلال شبكات نقل متعددة الوسائل التي تربط بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك عبر منافذ البرية كنقل البري وعبر السكك الحديدية وأيضاً الموانئ البحرية والمطارات، فعلى مستوى التبادل التجاري الدولي، يشكل النقل البحري ثلثي حجم تبادل السلعي عبر العالم.

7.2 قطاع الطاقة:

نظراً لأهميته وتشابكاته المتعددة مع معظم القطاعات التنموية والاقتصادية حيث يمثل عنصر الطاقة أهم المدخلات في العمليات الإنتاجية للقطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والاستثمارية، وقد بدء التركيز على أهمية تنويع مصادر الطاقة كنموذج للتنويع الاقتصادي والنمو المستدام في جميع الدول العربية. (المعهد العربي للتخطيط، 2018، صفحة 25)

8.2 تطوير بدائل الطاقة الأحفورية:

في ظل التطور التكنولوجي الكبير في ميدان استغلال الطاقات المتجددة كمصادر بديلة للطاقة التقليدية، وتأثيرها الإيجابي في تخفيض تكاليف الإنشاء واستغلال الطاقات المتجددة كالطاقة الكهرومائية، وطاقة الرياح، والطاقة الشمسية، والطاقة الحرارية الأرضية، وطاقة الكتلة الحيوية، بالموازاة مع حتمية نزوب مصادر الطاقة الأحفورية في العقود القليلة القادمة. (عيساني عامر & معامير سفيان , 2017, p. 380)

فمصادر الطاقة الناتجة من استغلال الطاقات المتجددة تشكل أحد عناصر تنمية وتنويع النشاط الاقتصادي مما يوفره من فرص استثمارية مريحة بالإضافة إلى أنه يحقق الأمن الطاقوي للدولة، كما أنه يزيد من العمر الافتراضي للاستغلال الثروات البترولية للدول المصدرة لها.

3. المنهجيات الحديثة لتنويع الاقتصادي:

هي تلك الأساليب والطرق التي تسمح باكتشاف الأنشطة والمنتجات الجديدة وفق الإمكانيات والموارد المتاحة، مما يساعد في بناء قاعدة تنويع اقتصادي من خلال إتباع خطة تقوم على تطبيق منهجيات واقعية قابلة للتطبيق، ومن أهمها "منهجية تتبع المسارات التنموية للدول المتقدمة، ومنهجية التنويع من خلال دراسة مصفوفة مطابقة هياكل الإنتاج والتجارة الخارجية، ومنهجية المسافة في حيز السلع، ومنهجية قياس الدخل والتنويع في أنشطة الخدمات، ومنهجية الخرائط الاستثمارية وتحليل سلاسل القيم والعناقيد الصناعية". (المعهد العربي للتخطيط) 2018, p. 25,

III. الاستثمار في القطاع الرياضي:

1. مفهوم الاستثمار:

1.1 تعريف الاستثمار:

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار والتي من بينها: المفهوم الاقتصادي للاستثمار على أنه "كل تضحية آنية بالأموال على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات أو تدفقات نقدية خلال فترة زمنية معينة، بحيث العائد الكلي أكبر من النفقات الأولية للاستثمار". (بن مسعود نصر الدين، 2010، صفحة 27)

وفي هذا التعريف يوجد ثلاثة عناصر أساسية يجب أخذها بعين الاعتبار والمتمثلة فيما يلي: (بن مسعود نصر الدين، 2010, p. 28),

- مدة استرجاع الاستثمار:

تتمثل في الوقت أو مدة استرجاع المؤسسة أموالها المستثمرة سواء في مدة طويلة أو مدة قصيرة وذلك حسب البيئة المحيطة بالاستثمار.

- مردودية الاستثمار:

في هذه الحالة لا يمكن اتخاذ قرار الاستثمار إلا إذا تلمح للمؤسسة أو صاحب الاستثمار على أساس الدراسات السابقة أن هناك إيرادات مستقبلية أكبر من التكلفة الأولية للاستثمار يعني هناك مردودية.

- المخاطر المستقبلية:

يعتبر الخطر من أهم خصائص الاستثمار حيث لا يمكن اتخاذ قرار الاستثمار من طرف المستثمر بصفة دقيقة إلا إذا قدر وتنبأ بالمخاطر الممكن التعرض لها في المستقبل.

أما تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب تقرير الاستثمار العالمي على أنه "الاستثمار الذي تكون غالبية ملكية رأسماله لشخص طبيعي، أو لشخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة، ويتضمن للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار". (بشيش وليد و مجلخ سليم، 2018، صفحة 03)

2.1 خصائص الاستثمار:

يتصف مناخ الاستثمار بمجموعة خصائص والمميزات نذكر منها: (يحي مصلة، 2017، صفحة 210، 209)

- **وحدة مناخ الاستثمار:** يظهر من خلال تأثير مناخ الاستثمار على المؤسسات التي تعمل فيه أن لكل مؤسسة مناخ استثمار خاص بها؛ لكن مناخ الاستثمار واحد ويخص كل المؤسسات التي تعمل في قطاع أو صناعة معينة، وإنما كل واحدة منهم تتأثر انطلاقا من الجوانب التي تهمها أو المعلومات التي تتحصل عليها حوله.

- **الترابط بين متغيراته:** إن المتغيرات المكونة لمناخ الاستثمار ليست وحدات منفصلة عن بعضها البعض، ولكن يوجد ترابط وتفاعل فيما بينها، فمثلا الممارسات الحمائية من جهة يمكن إعتباره اذات أبعاد سياسية وفي الوقت نفسه ذات تأثيرات اقتصادية.

- **التعقيد:** إن مناخ الاستثمار معقد جداً، وذلك لأن المتغيرات التي تدخل في تكوينه غير محدودة العدد ولا يمكن حصرها، وفي إطار تفاعلها مع بعضها البعض تولد أوضاعا جديدة؛ والمستثمر يهتم بالمتغيرات التي يراها ضرورية وتؤثر على قراراته، وهذا بالاعتماد على القطاع الذي يعمل فيه وحجم المنافسة وأهدافه.

- **التغير والتقلب:** يميل مناخ الاستثمار إلى التغير والتقلب، وذلك إما على مستوى السوق معين أو صناعة أو منطقة معينة، وهذا ما يصعب عملية اتخاذ القرار ويستوجب الدراسة الجيدة وتوقع التغيرات.

- **قابلية التقسيم:** يمكن تقسيم مناخ الاستثمار إلى عدة مستويات أثناء عملية الدراسة والتحليل، في مكان التركيز عند دراسته على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني ثم فوق الوطني ثم الدولي، كما يمكن التحليل كذلك على مستوى الصناعة أو القطاع، ويرتبط التقسيم بنشاط المستثمر والسوق الذي يعمل على مستواه.

- **يمكن للمستثمر أن يؤثر فيه:** يؤثر مناخ الأعمال على سلوك المستثمر من خلال المتغيرات المختلفة، ولكن من الممكن أن يؤثر هو بدوره في مناخ الأعمال وهذا في حالة كونه مستثمرا كبيرا أو شركة محتكرة.

3.1 معوقات الاستثمار:

برغم من السياسات التحفيزية المقدمة للاستثمار المحلي والأجنبي إلا أنه يواجه تحديات تعرقل من نشاطه وتطوره وتتمثل في: (منصوري زيان، 2005، صفحة 142)

- المعوقات البيروقراطية: كبطء العمل الإداري، صعوبة فهم الموظف المعني في الدولة لتفاصيل طلب المنشأة، تداخل بين الصلاحيات بين الإدارة المختلفة ما ينتج عنه قرارات إدارية متضاربة لنفس الطلب الاستثماري.

- متغيرات الفساد الإداري: الرشوة، الوساطة والمحسوبية، التعصب.

- المعوقات القانونية: تعدد القوانين والأنظمة، التعديلات والتغيرات في القوانين، المشكلات القانونية مع العمال أو المتنافسين أو الشركاء رأس المال المنشأة، الفساد في تطبيق القانون.

- معوقات مهارية: وتتمثل في ندرة ومهارة العاملين، ندرة التأهيل العلمي والخبرة العلمية.

- معوقات التكلفة: وتتمثل في ارتفاع تكاليف الاستثمار والإنتاج، عدم كفاية رأس المال.

- معوقات التسويق: وتتمثل في معوقات التسويق على المستوى المحلي والخارجي.

- معوقات التمويل: وتتمثل في عدم وجود ضمانات كافية للتمويل، ارتفاع سعر الفائدة والكلف، عدم كفاية السوق المانحة، عدم وجود برامج تمويل متخصصة، عدم اعتبار الجدوى الاقتصادية للمشروع.

- معوقات الضرائب والرسوم: وتتمثل في الضرائب المرتفعة والمتعددة (عبء ضريبي مرتفع في بداية انطلاق المشروع)، الازدواج الضريبي، غموض في القوانين الضريبية.

2. مفهوم صناعة الرياضة:

1.2 تطور صناعة الرياضة:

بلغت القيمة التقديرية لصناعة الرياضة نحو 1.3 تريليون دولار على مستوى العالم خلال عام 2017.

لذلك، يؤكد الخبراء وجود العديد من الفرص والإمكانات الاستثمارية الكبيرة في هذا القطاع، حيث تتطلع مختلف الجهات إلى تحقيق الاستفادة القصوى منه. فهو مشروع متكامل يتخطى الجانب الرياضي؛ ليصبح استثمارياً، يحقق دخلاً للمشاركين والمستثمرين، وتصبح الأندية الرياضية بمثابة مشاريع استثمارية، بعد أن أصبحت الرياضة تتعدى المفهوم (مجلة رواد الاعمال، 2020) الرائج من ممارسة لعبة ما بهدف تحقيق الانتصارات فقط، إلى تحقيق أهداف اقتصادية؛ الأمر الذي أدى لتطور الإعلام الرياضي المرئي والمسموع لتغطية الأحداث الرياضية الهامة وتسويقها بالشكل الأفضل؛ ما يتطلب كوادر مؤهلة تستخدم آخر الابتكارات في تحصيل النتائج. مجلة رواد الاعمال(2020) ,

ويعرف الاستثمار الرياضي على أنه "عمل هدفه زيادة رأسمال الفرد أو زيادة الموارد عن طريق تشغيل المال أو أستغلاله بهدف زيادته أي وظيفة الاستثمار تشغيل الأصول، وهو أحد الوسائل الأساسية لتنفيذ برامج التنمية بصفة عامة أو

البرامج الرياضية بصفة خاصة". (هباش فارس و آخرون، جوان 2018، صفحة 191)

أن الاستثمار الرياضي يتطلب الحصول على أقصى العوائد الممكنة من الموارد المستخدمة، لذلك يتطلب اعتماد الجدوى الاقتصادية في اختيار وبناء المشاريع والحد من التبذير في الموارد المادية والبشرية، كذلك التنسيق بين الاستثمارات المختلفة لكي تؤدي إلى النتائج الأكثر كفاءة والاستفادة الكاملة من المدخرات الخارجية التي تسببها بعض الاستثمارات، والتوجه إلى الالعب والبطولات التي تسمح بادخال منجزات التقدم العلمي التقني، ويتناول تخطيط الاستثمار مجموعة نقاط، هي: (رواء و نبيل، 2007، صفحة 313)

- الحد الأدنى للاستثمار ويسمح بنمو الدخل القومي بمعدل يعادل معدل نمو السكان.
- الحد الأقصى للاستثمار ويبقي الاستهلاك عند حد الكفاف.
- القدرة الاستيعابية للاقتصاد القومي، ويتوافق حجم الاستثمار مع الفرص المتاحة في المجتمع بحيث لا ينخفض عائد الاستثمار عند حد معين. كما أن تحديد الحجم الكلي للاستثمار هو قرار سياسي أكثر مما هو اقتصادي.

2.2 تعريف السوق الرياضي:

هناك العديد من الطرق لتعريف السوق الرياضي، فقد جاء الاقتصاديين في مجال الرياضة بنماذج مختلفة تشمل مختلف القطاعات الفرعية لسوق الرياضة، وقد تم تطوير نموذج شامل لها فكور Hofacre وماهوني Mahony وفيه تم تحديد الصناعة الرياضية باعتبارها كتلة من: (هرياجي عبد الغني، 2017، صفحة 13)

- الشركات والمنظمات التي تقدم المنتجات والخدمات لدعم إنتاج الأنشطة الرياضية؛
- الشركات والمنظمات التي تنتج الأنشطة الرياضية؛
- الشركات والمؤسسات التي تبيع المنتجات التجارية ذات صلة بالأنشطة الرياضية.

بناء على هذا التعريف، فقد كونوا نموذجا للصناعة الرياضية تتألف من قطاعين رئيسيين، القطاع الأول هو قطاع النشاط الرياضي المنتج، ويشمل هذا القطاع كافة الشركات والمنظمات التي تنتج ألعاب الرياضية، فعاليات وخدمات، الفرق المحترفة في هذا القطاع، ... وبالتالي فقطاع النشاط الرياضي المنتج هو جوهر صناعة الرياضة.

القطاع الثاني هو قطاع دعم الرياضة، فالشركات والمنظمات التي تشكل هذا القطاع يتمثل دورها إما في توفير المنتجات والخدمات لدعم إنتاج الأنشطة الرياضية، أو بيع والاتجار في المنتجات التي ترتبط بالأنشطة الرياضية، مع الإشارة بأن ستة قطاعات فرعية تدعم الرياضة هي:

- الجمعيات للإدارة والتنظيمات الرياضية (على سبيل المثال: UEFA)؛
- شركات سلع الرياضية؛
- تجارة الجملة والتجزئة؛
- المرافق والمنشآت الرياضية؛
- وسائل الإعلام الرياضية؛
- شركات الإدارة الرياضية؛
- السلطات الرياضية المحلية والإقليمية.

3. مفهوم التسويق الرياضي:

1.3 نشأة التسويق الرياضي:

ترجع بداية العلاقة بين الرياضة والتسويق إلى عام 1870م عندما قامت الشركة تبغ في الولايات المتحدة الأمريكية بطباعة بطاقات لأشهر لاعبي البيسبول، وأدخلتها في لعب السجائر من أجل الترويج للسجائر، وفعلا زادت مبيعات السجائر، وقد كانت هذه البطاقات بداية الترويج الرياضي لمصلحة الصناعة. (هرياجي عبد الغني،

2017, p. 03)

2.3 تعريف التسويق الرياضي:

يعتبر التسويق الرياضي حديث نسبيا وليس له تعريف مستقل عن التسويق، إلا أن محاولات تقديم تعريف له لاتخرج عن السياق العام لتعريفات التسويق، فهي عبارة عن مجموعة من الجهود والأنشطة المستمرة والمتكاملة التي تسهل وتصاحب انتقال السلع والخدمات والأفكار من مصادر إنتاجها إلى مشتريها وبما يؤدي إلى تحقيق الأهداف والمنافع الاقتصادية والاجتماعية للمستهلك والمنتج والمجتمع، والتعريف الإجرائي " نقصد بالتسويق في مجال الرياضي هو العمل الديناميكي المتكامل الذي يهدف إلى تصميم وتطبيق أنشطة عن العلامة التجارية ومكانتها وترويجها وتوزيعها لاقناع المستهلكين بها في كل عمل تجاري رياضي بما لا يتعارض مع القيم الرياضية التربوية. (منجحي مخلوف، 2013، صفحة 92)

التسويق الرياضي هو "عملية متداخلة تهدف إلى التخطيط، تسعير، ترويج وتوزيع المنتج، إضافة إلى الخدمة أو الأنشطة الرياضية التي تشبع حاجات ورغبات المستفيدين أو المستهلكين الحاليين والمرتقبين". (هراجي عبد الغني، 2017, p. 04)

3.3 خصائص التسويق الرياضي:

يتميز التسويق الرياضي بخصائص نوردتها فيما يلي: (هراجي عبد الغني، 2017، صفحة 06،05)

- سوق للمنتجات والخدمات الرياضية:
 - المنظمات الرياضية تتنافس وتتعاون في وقت واحد؛
 - التعاون والتنافس يرجع بصفة جزئية إلى عدم قدرة الرياضة على التنبؤ، ويرجع كذلك وبصفة جزئية إلى تحديد الشخصية القوية للمستهلكين الرياضيين في كثير من الأحيان الذين يعتبرون أنفسهم خبراء.
- المنتج الرياضي:
 - الرياضة دائما غير ملموسة وغير موضوعية؛
 - الرياضة غير متنافسة وغير متوقعة؛

▪ تركيز التسويق يجب أن يكون علة ملحقات المنتج بدلا من المنتج الأساسي؛

▪ عموما الاستهلاك الرياضي مباشر، ويسهل تأثر رضا المستهلك دائما بالمحيط الاجتماعي؛

▪ الرياضة والمنتجات الصناعية استهلاكية على حد سواء؛

▪ الرياضة تستحضر الهوية القوية للشخصية والتعلق العاطفي؛

▪ الرياضة هي تقريبا نداء عالميا وتتخلل كل عناصر الحياة سواء من الناحية الجغرافية، الديمغرافية، الاجتماعية والثقافية.

- السعر الرياضي:

▪ السعر الرياضي الذي يدفعه المستهلك هو دائما صغير جدا بالمقارنة مع التكلفة الإجمالية؛

▪ العائدات غير المباشرة (مثل التلفزيون) غالبا ما تكون أكبر من الإيرادات التشغيلية المباشرة (على سبيل المثال إيصالات أو إيرادات البوابة)؛

▪ البرامج الرياضية نادرا ما كانت مطلوبة لعمل (لازمة للتشغيل) كان أساسا للربح؛

▪ التسعير غالبا ما يقرر من خلال ما سيتحمله المستهلك بدلا من الاسترداد الكامل للتكاليف.

- الترويج الرياضي:

▪ الانتشار على نطاق واسع والمعروض والمتاح للرياضة من خلال وسائل

الإعلام أدى إلى تركيز منخفض على التسويق الرياضي وغالبا الرضا عن النفس؛

▪ نظرا للوضوح العالي للرؤية في الرياضة فالعديد من الشركات ترغب في

الشراكة مع الرياضة.

- نظام التوزيع للرياضة:

الرياضة عموما لا تقوم بالتوزيع المادي لمنتجاتها، تقريبا معظم المنتجات الرياضية يتم إنتاجها وتسليمها واستهلاكها في وقت واحد وفي مكان واحد، الاستثناءات في

السلع الرياضية، التجزئة والبث الرياضي.

4. أهداف الاستثمار الرياضي:

إن من أهم أهداف الاستثمار في المؤسسات الرياضية هو زيادة رأسمال تلك المؤسسات وذلك عن طريق توظيف رأس المال عن طريق الأنشطة الرياضية المختلفة وبالاتي زيادة الممارسين للرياضات المتنوعة سواء من الهواة أو المحترفين أو من أجل الترويج والجانب الصحي وعليه: (حسين علي كنيار العبودي، 2016، صفحة 221)

- زيادة وتوسيع قاعدة ممارسي الأنشطة الرياضية وزيادة حوافز الرياضيين الهواة لتحسين أداءهم نتيجة الدعم المقدم لهم وإيصالهم إلى حالة الاحتراف.
- احتضان المحترفين بوصفهم قيمة استثمارية تعود بالفائدة للمؤسسة والرياضي المحترف.
- تحقيق العائد أو الربح المادي عن طريق المشروعات المختلفة في المجالات التدريبية المدنية والرياضية.
- المحافظة على قيمة الأصول أو المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي للمستثمر في المشروع.
- استمرارية الحصول على الدخل العمل على زيادته وتطويره.
- الحصول على مشروعات ثانوية لدعم أهداف التربية الرياضية من خلال الاتفاقات والعقود المبرمة مع المستثمرين تغطي من صافي الأرباح.
- تشغيل أيدي عاملة بالمشاريع الرياضية خاصة المشاريع الإنشائية والمساعدة في التقليل من حالة الفقر الناجمة عن البطالة.
- توظيف موظفين لإدارة العمل الاستثماري خلال فترة التنفيذ وبعد التشغيل التجاري للمشروع الاستثماري أو استكمال تأهيله لمختلف التخصصات الرياضية المتنوعة من إداريين أو مدربين أو فنيين وبالاتي تقليل نسبة البطالة لا سيما بين الخريجين العاطلين عن العمل.

VI. الخاتمة:

لقد عرف القطاع الرياضي نهضة غير مسبوقة على الصعيد الاستثمارات والعائدات التي تحققتا التظاهرات الرياضية المحلية والدولية وعلى كل الاصناف والفئات ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

فالنشاط الرياضي أنقل من مفهومه التقليدي من الاهتمام بالصحة البدنية للمجتمع والترفيه إلى قطاع قائم على مكانيزمات اقتصاد السوق برغم أن الاستثمار الرياضي سوق ناشئة، فالرياضة صناعة وتجارة وأرباحا أكثر من مجرد لعبة. بالرغم من ذلك فهناك عقبات أمام الصناعة الرياضية كون أن المؤسسات والشركات ذات خبرة محدودة في التسويق الرياضي بالرغم من الإمكانيات التي تتوفر لديها.

النتائج:

- يعد الاستثمار الرياضي أحد أعمدة الاقتصاد للدول ومصدر لتمويل الميزانيات؛

- يشكل التسويق الرياضي أحد الوسائل التي تساهم في حل العقبات التي تعترض الصناعة الرياضية؛

- غياب الاستراتيجيات والسياسات الواضحة من قبل الهيئات الوصية في الجزائر بالنسبة لتسويق الرياضي.

التوصيات:

- تشجيع الخوصصة في المنشآت الرياضية والأندية التي برهنة على نجاحتها من خلال النتائج التي حققتها الدول الغربية في القطاع الرياضي؛

- تشجيع النهج الاحترافي في تسيير النوادي والرياضيين والفنيين، وما يصحبها من عقود الرعاية؛

- إنشاء قنوات تلفزيونية متخصصة في المجال الرياضي؛

تحفيز النوادي الرياضية من خلال استراتيجيات وخطط مضبوطة لتحويلها من هيئة رياضية إلى شركات رياضة تجارية.

قائمة المراجع:

1. اسماعيل صاري بوضياف مختار 2019 ،سبل تنوع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 10 العدد 01 الصفحات 395-419
2. المعهد العربي للتخطيط 2018 تقرير التنمية العربية، التنوع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية المعهد العربي للتخطيط الكويت 2018
3. أهمية الرياضة في الاقتصاد القومي 2007 مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية المجلد 14 العدد 03 الصفحات 304-320
4. بشيش وليد ملجخ سليم 2018 الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر كألية لتحسين أداء الاقتصاد الجزائري الملتنقى الوطني الأول حول تحسين أداء الاقتصاد الجزائري المداخل والحلول 1-12 جامعة تبسة
5. بن طيرش عطاء الله 2017 : تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية(أطروحة دكتوراه)كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تلمسان جامعة أوبكر بلقايد
6. بن مسعود نصر الدين 2010 دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية - دراسة حالة شركة الإسمنت بنني صاف) "S.CI.BS" مذكرة ماجستير)كلية العلوم الاقتصادية والتسيير تلمسان جامعة أوبكر بلقايد
7. بوطلاعة محمد بن ديبش نعيمة 2018 ميكانيزمات تفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر فطل تداعيات أزمة النفط - إمكانية الاستفادة من تجارب دولية -مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الرابع العدد 2 الصفحات 296-313
8. حسين علي كنيار العبودي 2016 أهمية الاستثمار الرياضي في تطوير المنشآت الرياضية العراقية المجلة العلمية لعلوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية العدد 16 الصفحات 216-239
9. خالد مصطفى. (2016). واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر وسبل تطويرها - دراسة حالة المنتجات الزراعية (مذكرة ماجستير). ورقة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
10. خالد مصطفى 2016 واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر وسبل تطويرها - دراسة حالة المنتجات الزراعية (مذكرة ماجستير)كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ورقة جامعة قاصدي مرباح
11. عيساني عامر معامير سفيان 2017 صناعة الطاقة المتجددة في الجزائر وآليات تفعيل أنظمة الطاقة الشمسية في إيجاد تنمية محلية مستدامة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد 07 الصفحات 377-398
12. مجلة رواد الاعمال الاستثمار الرياضي فرص واعدة لرواد الأعمال
13. منجحي مخلوف 2013 استثمار المؤسسات الاقتصادية في تسويق العلامة التجارية بالنوادي الرياضية لكرة القدم، مجلة الإبداع الرياضي العدد 10 الصفحات 90-101
14. منصور زيان 2005 واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 02 الصفحات 125-152
15. نور الدين شارف 2018 فرص التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد 12 الصفحات 34-45

16. هباش فارس وأخرون جوان 2018 استثمار المؤسسات الاقتصادية في النوادي الرياضية المحترفة لكرة القدم بالجزائر دراسة ميدانية مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد 13 الصفحات 190-198
17. هرباجي عبد الغني 2017 واقع وآفاق التسويق الرياضي في الهيئات الرياضية الجزائرية - دراسة حالة أندية رياضية لكرة القدم، (مذكرة ماجستير) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم سطيف 01
18. يحي مصلة 2017 تقييم مدى تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر في الفترة 1995 التسيير الجزائرجامعة -2015 مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير العدد 17 الصفحات 209-226

مجلة المسار

Sportive Track Magazine

دراسات و أبحاث في العلوم الرياضية

مجلة علمية رياضية دولية محكمة تصدر عن محمد علوم

و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضية

جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر